

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(42)/4
10 July 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية الثانية والأربعون
جنيف، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثانية والأربعين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً - الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا
١٢	ثانياً - جداول أعمال الدورات الثانية عشرة للجان
١٢	ثالثاً - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل: - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
١٢	رابعاً - مسائل أخرى
١٣	خامساً - المسائل التنظيمية

المرفقات

المرفق

١٤	الأول - جدول أعمال الدورة التنفيذية الثانية والأربعين للمجلس
١٥	الثاني - الحضور

أولاً - الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا (البند ٢ من جدول الأعمال)

- ١- لأغراض النظر في هذا البند، عُرضت على المجلس الوثيقة التالية:
"الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا: تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد"
(TD/B/EX(42)/2).
- ٢- قال الأمين العام للأونكتاد^(١) إن المجتمع الدولي، بما فيه مجموعة الثماني، ركّز تركيزاً متزايداً على مساعدة أفريقيا. وفي السنوات الأخيرة، زاد مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا رغم أن معظمها كان في شكل تخفيف لعبء الديون. وإذ أثبت على تلك المبادرات الرامية إلى تخفيف عبء الديون، قال إن إلغاء الديون حتى وإن كان إلغاءً كاملاً لا يُعالج التحديات الإنمائية التي تواجه أفريقيا ما لم يُستكمل بتحويل موارد كافية إليها. غير أن أفريقيا تخطو في هذه الأثناء خطوات واسعة في مجال الحكم الرشيد بتزايد مشاركتها في آلية استعراض النظراء الأفريقية. واقترح أن تقوم البلدان الأفريقية بسرعة، إن لم تفعل ذلك بعد، بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- ٣- وتابع قائلاً إن الأمانة وسّعت نطاق المساعدة التقنية التي تقدمها لأفريقيا في مجال إدارة الديون والمعلومات المتعلقة بالديون وتكنولوجيا الاتصالات وذلك بتوزيع حواشيب شخصية وخوادم. وعقدت الأمانة حلقات عمل تدريبية تُعنى مثلاً بإنتاج السلع وتجارها، وإدارة الثروة المعدنية، وتشجيع الاستثمار. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، شاركت عدة بلدان في حلقة عمل إقليمية عُقدت في مصر بشأن قضايا إنمائية دولية رئيسية، وكانت هذه الحلقة جزءاً من الدورات التدريبية التي يقيمها الأونكتاد وفقاً للفقرة ١٦٦. وإضافة إلى ذلك، ساهم الأونكتاد مساهمة تقنية في عدد من مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب. وقُدِّمت خدمات المشورة في إطار مبادرة منظمة التجارة العالمية "المعونة من أجل التجارة"، وفي إطار مفاوضات اتفاق الشراكة الاقتصادية بين دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، وُفِّدت أنشطة متنوعة في نطاق البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية لبلدان مختارة من أقل البلدان نمواً ومن بلدان أفريقية أخرى. وساهم الأونكتاد في نظام الكُتْل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فتولّى نيابة رئاسة الكتلة الجديدة المعنية بالصناعة والتجارة ودخول الأسواق. وعزّز الأونكتاد أعماله في مجال تنمية القطاع الخاص بتوسيع نطاق استخدام برنامج أميرتيك في أفريقيا.
- ٤- وحث الأمين العام أفريقيا على اتخاذ الخطوات المحددة في خطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية، وذلك بغية التنويع تنوعاً يشمل المنتجات ذات القيمة المضافة الأكبر. أما من ناحية الأونكتاد فينبغي له أن يضطلع بمزيد من الأعمال التحليلية لقضايا السلع الأساسية مثل القدرة التنافسية، والتنويع، والتجارة بين بلدان الجنوب في السلع الأساسية، فضلاً عن المبادرات الجديدة التي ترمي إلى مساعدة منتجي السلع الأساسية الأفريقية. ونظراً إلى المكاسب غير المتوقعة التي نشأت عن الرواج الدوري للسلع الأساسية، فإنه ينبغي وضع مبادئ توجيهية بشأن أفضل السبل لاستخدام هذه المكاسب في أغراض التنمية المستدامة.

(١) نظراً إلى غياب الأمين العام، تلا هذا البيان مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة.

٥- وتابع قائلاً إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة قد شهدت تزايداً ثابتاً بلغ ذروة مقدارها نحو ٤٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ رغم بقاء هذه التدفقات هامشية كجزء من التدفقات العالمية. ويمكن للأمانة أن تشدّد في أعمالها على الدور المحتمل للاستثمار الأجنبي المباشر في مساعدة البلدان الأفريقية على بلوغ هدف الألفية وهو تقليص الفقر بنسبة ٥٠ في المائة بحلول العام ٢٠١٥، وفي زيادة الإنتاجية في اقتصادات هذه البلدان من خلال نشر المعارف والابتكار التكنولوجي ونشر التكنولوجيا. ويمثّل التكامل الإقليمي فرصة لأفريقيا لإيجاد أسواق جديدة للمنتجين المحليين، كما يمكن لهذا التكامل أن يساعد البلدان الأفريقية على تشجيع التصنيع والارتقاء بالمستوى التكنولوجي بغية تعزيز القدرة التنافسية والمشاركة في سلاسل الإنتاج العالمية.

٦- وأشار الأمين العام للأونكتاد إلى تقرير الأونكتاد لعام ٢٠٠٧ عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا فأكد أهمية تسخير الموارد المالية المحلية لإيجاد تمويل إضافي يرمي إلى تضيق فجوة الموارد الأفريقية والتعجيل في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في أفريقيا. فالقدرة على تمويل جزء متزايد من الحاجات الإنمائية للبلدان الأفريقية من مصادر محلية توفرّ لهذه البلدان المرونة التي تحتاج إليها حاجة كبيرة في وضع وتنفيذ سياسات مناسبة، أي سياسات تتناول التحديات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من التحديات الإنمائية، وهذا يعطي معنىً حقيقياً لمفهوم "الملكية" و"بمجال للسياسة العامة". وقد قامت الأمانة من جهتها بإطلاق مشروع لتعبئة الموارد المالية في أفريقيا يُموّل من الحساب الإنمائي للأمم المتحدة ويغطي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨؛ والهدف الرئيسي لهذا المشروع هو مساعدة البلدان الأفريقية على تحديد مصادر بديلة من الموارد الخارجية والمحلية التي لا تنشأ عنها ديون، ومساعدة هذه البلدان على الحد من الفقر بكفاءة أكبر. ويشمل هذا المشروع سبعة بلدان من بلدان القارة. أما الاستنتاجات الأولية بشأن دراسات الحالات الإفرادية الست الأولى فسوف تقدّم في حلقة دراسية إقليمية تُعقد في بون في تموز/يوليه ٢٠٠٧.

٧- وختم، الأمين العام كلمته بالقول، في معرض الإشارة إلى الأونكتاد الثاني عشر، إن إحدى أنشطته الرئيسية جزء رفيع المستوى يشارك فيه رؤساء الدول والحكومات لتناول موضوع "التجارة والتنمية من أجل ازدهار أفريقيا"، وسوف تركز مناقشات هذا الجزء على خمسة مجالات رئيسية هي: الاستثمار، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتجارة، والسلع الأساسية، والهجرة.

٨- وتكلّم ممثل هندوراس باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فرحب بالتقرير عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا. وأشار إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الآونة الأخيرة فحذّر من الشعور غير الحقيقي بالأمان لدى البلدان الأفريقية التي تعتمد على السلع الأساسية. ورحب بالالتزام الجديد الذي أعلنته قمة الثماني في هذه السنة بشأن زيادة مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية. وإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن نسبة نمو الاقتصاد الأفريقي التي بلغت ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦ والتي يُقدّر أن تبلغ ٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ لا تزال دون النسبة التي تتراوح بين ٧ و ٨ في المائة المطلوبة لبلوغ الهدف الإنمائي وهو تخفيض الفقر المطلق بنسبة ٥٠ في المائة بحلول العام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، فإنه رغم تخفيف عبء الديون عن بلدان أفريقية لم يخف عبء خدمة هذه الديون بسبب ارتفاع سعر الفائدة. وهذه الحالة تتطلب بذل مزيد من الجهود من قِبَل المجتمع الدولي.

٩- وتكلّم ممثل أنغولا باسم المجموعة الأفريقية فأكد أن الزيادة السريعة في الآونة الأخيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا لم تزد حصة المنطقة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية. والمجموعة

الأفريقية مهمة. بمسألة الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب، وبخاصة أنشطة المشاريع الآسيوية الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا لأنها تنطوي على احتمال أكبر للارتباط بمشاريع ومؤسسات في الاقتصادات الأفريقية المضيفة. وفي هذا السياق، اعتبر منشور الأونكتاد الذي صدر مؤخراً بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر الآسيوي في أفريقيا منشوراً مناسباً من حيث التوقيت والفائدة، وقال إنه يرحب بتقديم مزيد من المعلومات التي تقوم على أساس البحوث والتي تتعلق بمبادرات ملموسة ترمي إلى تحسين القدرات المحلية وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ورأى في المبادرة المشتركة بين السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية والأونكتاد الرامية إلى القدرات لجمع بيانات نوعية عن الاستثمار الأجنبي المباشر خطوة بالغة الأهمية. وقال إن مجموعته تطلب إلى الأونكتاد أن يواصل زيادة المساعدة التقنية التي يقدمها إلى البلدان الأفريقية لتمكينها من تحسين جمع البيانات ونظم الإبلاغ المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وأعرب عن تقدير المجموعة للتوصيات التي وردت في عمليات استعراض سياسة الاستثمار والتي وضعت للاستجابة للحاجات المحددة لكل بلد، وأثنى على الأونكتاد لما يبذله من جهود لتحسين آلية استعراض النظراء الأفريقية. وأضاف قائلاً إن البلدان الأفريقية ما زالت تعول على الدعم الذي يقدم في سياق اتفاقات الاستثمار الدولية. وقال إن التحرير يكون هامشياً عندما يفتقر البلد إلى موردين محليين قادرين على المنافسة ويمكنهم التكيف. ولا بد لبناء القدرات وتنمية المهارات على المستوى المحلي من أن يشكل عنصراً رئيسياً من عناصر برامج القدرات التوريدية الوطنية في أفريقيا. وينبغي لمبادرة "المعونة من أجل التجارة" أن تستوعب عنصر الاستثمار وأن تشمل سياسات تشجع على نقل التكنولوجيا، والمقولة، وتطوير المشاريع، ودمج السلاسل الإنتاجية.

١٠ - وأعرب عن امتنان المجموعة الأفريقية للمساعدة التي يقدمها برنامج أمبرتيك في أفريقيا قائلاً إنها تتطلع إلى مواصلة توسيع نطاق هذا البرنامج. فقد أثبت نجاحه في تعزيز الروابط التجارية. وجعلت الأعمال التجارية مسؤولية الشركات جزءاً من الأعمال التجارية النموذجية، واقترح المتكلم أن يواصل الأونكتاد العمل على نحو وثيق مع الشركات عبر الوطنية لحملها على الالتزام بتطوير الموردين المحليين. وأما ضعف مشاركة أفريقيا في التجارة الدولية واعتمادها على السلع الأساسية فيقتضيان التركيز تركيزاً خاصاً على حاجات القارة ومصالحها. وتعتبر أنشطة بناء القدرات فيما يتعلق بالمفاوضات التجارية وعملية تعزيز مساهمة التجارة الدولية في زيادة الرفاه والحد من الفقر عاملاً حاسماً في مشاركة أفريقيا مشاركة فعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

١١ - وأشار إلى الأعمال المتعلقة بالسلع الأساسية باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر دعم الأونكتاد لسياسة التجارة في الخدمات في البلدان الأفريقية، فقال إن مجموعته تتطلع إلى إنشاء بورصة عموم أفريقيا للسلع الأساسية، وتعرب عن تقديرها للأونكتاد لما يقدمه من دعم قيم لتلك المبادرة. وترحب مجموعته أيضاً بالمبادرة العالمية للسلع الأساسية في عملية التحضير للأونكتاد الثاني عشر، وتعلق آمالاً كبيرة على تفعيل وتنفيذ تلك المبادرة.

١٢ - وأعرب المتكلم عن قلق المجموعة إزاء دور الأونكتاد في الإطار المتكامل، وتساءل عن الاستراتيجية التي قد يعتمدها الأونكتاد لتحسين مشاركته في الإطار المتكامل المعزز. واقترح أيضاً أن يعزز الأونكتاد جهوده الموجهة إلى تنفيذ برنامج عمل آلماتي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، وذلك بالاشتراك مع المجتمع الدولي. وقال إنه ينبغي للأونكتاد أن يدعم في ذلك البلدان النامية الأفريقية من تلك البلدان في تصميم وتنفيذ حلول عملية لتحسين عمليات النقل العابر. وأعرب عن سرور مجموعته لتزايد مشاركة جامعات أفريقية في المعهد

الافتراضي للأونكتاد. وتُثني المجموعة على الأونكتاد لما يقدمه من دعم لإنشاء برامج أكاديمية تتصل بالتجارة في جامعات أفريقية، ولتعزيره المهارات البحثية في الأوساط الأكاديمية الأفريقية.

١٣ - وختم كلمته بذكر الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد في بلدان أفريقية دعماً لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أغراض التنمية، وقال إنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تمكين البلدان الأفريقية من التمتع بفرص أفضل للمشاركة في التجارة الدولية وفي تدفقات الاستثمار.

١٤ - وتكلم ممثل بنين باسم أقل البلدان نمواً فأثنى على الأونكتاد لنوعية الوثائق الأساسية التي أعدها وللأنشطة التي اضطلع بها لمساعدة أقل البلدان نمواً في بناء قدراتها وترويج تجارتها. غير أنه من الضروري القيام بمزيد من العمل لتلبية الحاجات المتنوعة والمتزايدة للبلدان الأفريقية بوجه عام ولأقل البلدان نمواً بشكل خاص، مثل الحاجة إلى توسيع نطاق البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية للانتقال إلى المرحلة الثالثة. وينبغي لجميع المؤسسات الشريكة في الإطار المتكامل أن تسعى إلى جعله أداة كفؤة للحد من الفقر، وذلك بتعزيز طاقة التنفيذ. ورأى أن من المؤسف أن الأونكتاد لم يعد يصدر تحليلات للسياسة العامة للسلع الأساسية مثلما كان يفعل في السبعينات. وينبغي إنعاش أعمال الأونكتاد الماضية بشكل مبتكر في ذلك المجال بغية مساعدة البلدان الأفريقية على تصميم برامج متكاملة للتنويع في اقتصاداتها التي تعتمد على السلع الأساسية. وأما نتائج الأعمال الحالية التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال ترويج الاستثمار فهي نتائج ملتبسة، ولذلك ينبغي التحول إلى تقييم نوعية وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما في قطاع التعدين. وينبغي لهذه الأعمال أن تساعد أقل البلدان نمواً في اكتساب قدرة على التفاوض لإبرام عقود أفضل. ويمكن للأونكتاد أن يبدأ بتبادل التجارب والممارسات الفضلى فيما بين البلدان النامية، وإعداد عقود نموذجية لاستكشاف واستغلال المعادن. وإضافة إلى ذلك، ينبغي إجراء تقييم للشراكات الإنمائية التي أطلقها الأونكتاد الحادي عشر للقطاعات الثلاثة التالية: السلع الأساسية، والاستثمار، وبناء قدرات معاهد التدريب والبحوث في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا جديرة بمزيد من الدعم.

١٥ - وتكلمت ممثلة تايلند باسم المجموعة الآسيوية فلاحظت تزايد التعاون بين منطقتي آسيا وأفريقيا من خلال التجارة بين بلدان الجنوب والمحفل الآسيوي الأفريقي، فضلاً عن ترتيبات أخرى. وقالت إن مجموعتها تثنى على الجهود التي بذلتها الأمانة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، وقالت إنه ينبغي مواصلة تعزيز أنشطة الأمانة كاتلك التي تضطلع بها في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرامج السلع الأساسية، وعمليات استعراض السياسات العامة للاستثمار، وتحليل القدرة على تحمل الديون وإدارتها، والبرامج المتكاملة المشتركة للمساعدة التقنية. وختمت كلمتها بالقول إن المجموعة الآسيوية تشعر بأن الأونكتاد الثاني عشر المقرر عقده في أكرّا في عام ٢٠٠٨ سوف يتيح فرصة ممتازة لقيام الأونكتاد بمواصلة تعزيز أعماله في تلك المجالات، وقالت إن المجموعة الآسيوية تتطلع إلى العمل مع المجموعة الأفريقية ومع مجموعات إقليمية أخرى في الأشهر القادمة.

١٦ - وتكلم ممثل ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي فأكد التزام الاتحاد الأوروبي بتنمية أفريقيا، مشدداً على المبادئ الرئيسية، وهي الشراكة، والمسؤولية والملكية، والحكم الصالح، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان. ورغم ما أُحرز من تقدم في أفريقيا في الآونة الأخيرة، كما يشهد على ذلك ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الإجمالي الذي

غذته الصادرات الكبيرة من السلع الأساسية والحد من الفقر في عدد من البلدان، لا تزال أفريقيا بحاجة إلى قوة دافعة نشطة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي قمة مجموعة الثماني التي عُقدت مؤخراً في ألمانيا، اتفقت البلدان المتقدمة والبلدان النامية على مجموعة أساسية من المبادئ الإنمائية التي ينبغي لها أن تكون دليلاً لتعاون تلك البلدان. وقال إن استراتيجية مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا تركز على تعزيز الشراكة السياسية وعلى تعزيز التعاون يمكن أن تكون في صلب أعمال قمة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا المقرر عقدها في لشبونة (البرتغال) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

١٧- وأما أعمال الأونكتاد لصالح أفريقيا فينبغي لها أن تركز على ثلاثة مجالات رئيسية هي: تحليل التجارة والاستثمار؛ وبناء القدرة، لا سيما في التفاوض على اتفاقات التجارة والاستثمار؛ ومشاريع المساعدة التقنية. ومن المناسب تماماً للمساعدة على بلوغ الأهداف المحددة البرامج التي تجري ضمن الإطار المتكامل والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، وأنشطة الأونكتاد في دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإذ لاحظ المتكلم أنه ينبغي للطلب أن يكون محرك المساعدة المقدمة إلى أفريقيا، دعا البلدان الأفريقية إلى الإعراب عن آرائها بشأن الطريقة الفضلى التي يمكن بها للأونكتاد ومجتمع المانحين أن يقدموا المعونة على نحو أكفأ. وأما عقد الأونكتاد الثاني عشر في غانا فيمكن أن يتيح فرصة جيدة لبيان علاقات التكافل الوثيقة بين الأونكتاد والبلدان النامية. كما يتيح ذلك لأفريقيا فرصة لإعادة الالتزام بإيجاد حلول للتحديات التي لم تحل مثل مواصلة الكفاح ضد الفقر. وختم كلمته بالقول إن الاتحاد الأوروبي على استعداد لمواصلة الحوار بشأن أفريقيا مع جميع الشركاء المعنيين.

١٨- ولاحظ ممثل الهند أنه بالرغم من ظهور بعض العلامات الحقيقية على تحسن الأداء الاقتصادي في أفريقيا منذ عام ٢٠٠٣ لا تزال القارة بحاجة إلى مبالغ ضخمة من المعونة للتصدي لحاجاتها الإنمائية الهائلة. وينبغي لمجتمع المانحين أن يفي بتعهدده زيادة المعونة الإجمالية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وقد أقامت الهند وأفريقيا علاقة منفعة متبادلة. فعلى سبيل المثال، درّب برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي حتى الآن قرابة ١٠٠٠ مسؤول أفريقي في السنة في برامج متنوعة من برامج بناء القدرات، ويدرس في الكليات والجامعات الهندية الآن نحو ١٥٠٠٠ طالب أفريقي في السنة. والفنيون الهنود في أفريقيا الذين يعملون في مجالات مثل الهندسة والطب والمحاسبة والتعليم يساهمون في تنمية أفريقيا.

١٩- وفي عام ١٩٩٢، أطلقت الحكومة الهندية "برنامج التركيز على أفريقيا" لتعزيز التجارة الثنائية مع البلدان الأفريقية السبعة الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى. وأقامت الهند شراكات مع مجموعات أفريقية رئيسية على المستوى دون الإقليمي ومع الاتحاد الأفريقي. وإضافة إلى تنفيذ المشاريع، قدمت الهند المساعدة إلى بلدان أفريقية في أنشطة تتصل بالمشاريع مثل أنشطة دراسات الجدوى والخبرات الاستشارية التي يشارك فيها خبراء هنود. ومن خلال لقاءات الشراكة الهندية الأفريقية في المشاريع، يسّرت الهند التفاعل بين صناعاتها والبلدان الأفريقية. وختم كلمته بالقول إنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل أعماله البحثية والتحليلية المستقلة بشأن أفريقيا، وأن يواصل أنشطة التعاون التقني الموجهة إلى الحاجات الإنمائية للبلدان الأفريقية.

٢٠- وأثنى ممثل اليابان على الأونكتاد للأنشطة التي يضطلع بها لصالح أفريقيا، وأعلن أن الاجتماع الرابع لمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية سوف يُعقد في يوكوهاما في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨. يتوقع من الاجتماع الرابع لمؤتمر طوكيو الذي يرفع شعار "نحو انتعاش أفريقيا" أن يخرج بخطة ملموسة لتنمية أفريقيا تعتمد

على التغيرات السياسية والاقتصادية المؤاتية التي شهدتها القارة في الآونة الأخيرة. وسوف يناقش الاجتماع قضايا التجارة والاستثمار والهياكل الأساسية والزراعة تحت عنوان "تعزيز النمو" للمساعدة في جعل البيئة الحالية المؤاتية بيئة مشجعة للنمو المستدام والمفيد للفقراء.

٢١- وأكد ممثل الاتحاد الروسي أهمية الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا في مساعدة تلك القارة في جهودها التي تبذلها لبلوغ أهدافها في زيادة التنوع الاقتصادي، وفي ترويج التجارة والاستثمار، وتخفيف عبء الديون. وقال إن الاتحاد الروسي يقوم بدوره في مبادرات مجموعة الثماني، ولكن من الضروري أن تعزز البلدان الأفريقية مؤسساتها الوطنية من خلال بناء القدرات بهدف الاستفادة استفادة كاملة من الفرص التي تتيحها البيئة الاقتصادية الدولية الحالية المؤاتية. وينبغي للأونكتاد الثاني عشر المقرر عقده في أفريقيا في عام ٢٠٠٨ أن يولي اهتماماً أكبر بتلك القارة. وسوف يواصل الاتحاد الروسي مساعدة أفريقيا في جهودها الإنمائية.

٢٢- وقال ممثل الصين إنه بالرغم من التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي أحرزته أفريقيا في الآونة الأخيرة فإن القارة لا تزال تواجه تحديات جدية في جهودها التي تبذلها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فالقارة بحاجة إلى دعم من المجتمع الدولي لتنمية قطاعاتها الرئيسية، بما فيها الهياكل الأساسية والزراعة، والصحة، والتعليم، كما تبين بوضوح في الاجتماع الذي عقده مؤخراً الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر الآسيوي في أفريقيا، وفي الاجتماع السنوي لمصرف التنمية الأفريقي الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠٠٧ في شنغهاي. ومضى قائلاً إن أفريقيا بحاجة شديدة إلى تنمية الهياكل الأساسية والموارد البشرية، وإلى إيجاد فرص عمل للحد من الفقر الذي يبلغ مستوى عال. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بوعوده لأفريقيا فيما يتصل بأمور منها إلغاء الديون، وفتح الأسواق، والحد من الفقر. وبعد ٥٠ سنة من التعاون الإنمائي مع أفريقيا، قدمت الصين عدداً من المنح الدراسية بلغ ٢٠ ٠٠٠ منحة للأفارقة، ونفذت ٩٠٠ مشروع إنمائي في تلك القارة. وقامت مؤخراً أيضاً بإلغاء نحو ١١ مليار يوان من الديون الأفريقية، وتقوم الآن بالنظر في إلغاء مبلغ ١٠ مليارات يوان أخرى. وبغية المساعدة في تعزيز إيرادات القارة من التصدير، منحت الصين عدداً من البلدان الأفريقية فرصة الدخول إلى الأسواق الصينية معفاة من الرسوم الجمركية.

٢٣- وأعرب ممثل موريشيوس عن التقدير للأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا. وقال إن موريشيوس استفادت من استعراض لسياساتها الاستثمارية: فقد زادت تدفقات الاستثمار بعد تنفيذ التوصيات التي قدمت لها في مجال السياسة العامة. ومن الأنشطة الأخرى التي يضطلع بها الأونكتاد التي عادت بالنفع على موريشيوس خدمات البحوث والمشورة المقدمة للجزر، والتدريب من أجل التجارة، وأنشطة قانون المنافسة، والمعونة من أجل التجارة. والمجالات التي تتطلب مزيداً من العمل هي الهجرة المؤقتة (بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة)، والطاقة التوريدية، والقدرة التنافسية.

٢٤- وقالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إن بلادها أقامت مجموعة متنوعة من مشاريع التجارة والتنمية من أجل أفريقيا، وأعربت عن التزامها الكامل بالعمل مع الشركاء الأفريقيين من أجل نمو المنطقة وازدهارها. وطلبت توضيحاً لمسألتين وردتا في التقرير قيد المناقشة. أولاً، لماذا يُضطر هذا العدد الكبير من البلدان للانتظار فترات طويلة لإجراء عمليات استعراض السياسات العامة للاستثمار التي يضطلع بها الأونكتاد؟ ثانياً، إلى أي مدى

ذهب الأونكتاد في استكشاف الشراكات بين القطاعين العام والخاص كاستراتيجية إنمائية يمكن تطبيقها على نطاق واسع في أفريقيا؟ وحث ممثلي البلدان الأفريقية على طرح آرائهم بشأن مدى استفادتهم من أعمال الأونكتاد.

٢٥- ولاحظ ممثل السنغال بعين التقدير أن حجم المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً قد تضاعف بالقيمة الإسمية بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٤. غير أنه أعرب عن القلق إزاء التكوين القطاعي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وبخاصة هبوط النسبة المخصصة من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية للهياكل الأساسية الاقتصادية التي تشكل قطاعاً رئيسياً من القطاعات التي تمكن أقل البلدان نمواً، ومعظمها بلدان أفريقية، من تطوير قدراتها الإنتاجية بغية الاستفادة استفادة كاملة من الفرص التجارية المتاحة. وقد أشار التقرير عن الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا إلى أن النسبة المخصصة للهياكل الأساسية الاقتصادية من المساعدة الإنمائية الرسمية قد هبطت من ٤٨ في المائة من إجمالي التزامات المعونة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ إلى ٢٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. وحث على جعل التأكيد من جديد على الالتزام بتنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا مسألة من المسائل ذات الأولوية في الأونكتاد الثاني عشر.

٢٦- ومضى قائلاً إن أفريقيا بحاجة إلى تدابير خاصة بالنظر إلى الأهمية الكبرى للسلع الأساسية في اقتصاداتها. فالأونكتاد يقترح مبادرات جديدة بشأن السلع الأساسية، مثل إنشاء بورصة عموم أفريقيا للسلع الأساسية، دون إجراء تقييم مناسب لنتائج المبادرات السابقة، لا سيما مبادرة فرقة العمل الدولية بشأن الشراكة للسلع الأساسية التي أطلقها الأونكتاد الثاني عشر في ساو باولو في عام ٢٠٠٤. وتساءل عما إذا كانت التوصيات التي وضعها الأونكتاد الحادي عشر قد نُفذت، وطلب معرفة نتائج هذه التوصيات في حال تنفيذها. وقال إنه ينبغي للأمانة أن تزود الدول الأعضاء بمعلومات مفصلة عن بورصة عموم أفريقيا للسلع الأساسية المقترحة قبل إنشاء هذه البورصة.

٢٧- وقال ممثل رواندا إن بلده قد استفاد من الجهود التي يبذلها الأونكتاد لمساعدة أفريقيا. فقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ما بين ٦ و ٧ في المائة في السنوات الثلاث الماضية. غير أنه بالرغم من زيادة في الصادرات يواجهه البلد عجزاً مزمناً في ميزان المدفوعات لأن الواردات تزداد بسرعة أكبر من تزايد الصادرات ذات القيمة المضافة المتدنية. ولذلك فإن بناء القدرات وتنمية الهياكل الأساسية يكتسبان أهمية بالغة. وقال أيضاً إن قلة الطرق التي تؤدي إلى محطات الغسيل تحول دون مضاعفة البلد لإيراداته التي يمكن أن يحصل عليها من إنتاج بن ذي نوعية أفضل.

٢٨- وأعرب ممثل العراق عن التقدير للجهود التي يبذلها الأونكتاد لصالح أفريقيا وأقل البلدان نمواً، وشجع أمانة الأونكتاد على تدريب مزيد من المسؤولين من القارة الأفريقية في مجال صنع سياسة التجارة والاستثمار. واقترح زيادة التشديد على تنمية قطاعي الهياكل الأساسية والسلع الأساسية بالنظر إلى أهميتهما في تنمية أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، فإن من شأن إلغاء ديون أفريقيا أن يسمح لبلدان القارة باستخدام وفوراتها في تمويل مشاريع إنمائية بدلاً من خدمة ديونها. ومضى قائلاً إنه ينبغي للأونكتاد أن يساعد أفريقيا في اتباع سياسات استثمار تزيد النمو الاقتصادي دون المساومة على الهدف العام وهو التنمية المستدامة.

٢٩- وفيما أعرب ممثل زيمبابوي عن التقدير لما يقوم به الأونكتاد من أعمال لصالح أفريقيا، قال إن الأعمال المحددة التي تضطلع بها الأمانة في مجال السلع الأساسية تترك مجالاً كبيراً يمكن تحسينه. ويمكن للأونكتاد أن يرسم

صورة أبرز كثيراً لذلك المجال وذلك بتخصيص مزيد من المواد البشرية والمالية له. وأعرب عن اعتقاده بأن الأعمال الحالية، بما فيها فكرة إنشاء بورصة عموم أفريقيا للسلع الأساسية، ليس من شأنها أن تفي بالحاجات الحقيقية للعديد من البلدان الأفريقية التي تعتمد على السلع الأساسية. ودعا الأمانة إلى إطلاع مجلس التجارة والتنمية على خططها الرامية إلى المساهمة في زيادة أعمالها المتعلقة بالسلع الأساسية في المستقبل القريب.

٣٠- ولاحظت ممثلة زامبيا أن وقت استعراض أنشطة الأونكتاد في أفريقيا قد حان في فترة تشهد فيها معظم البلدان الأفريقية تحولاً في التركيز من السياسات الإنمائية إلى تنمية قدراتها وتشجيع مواطنيها على الاستثمار في بلدانهم. ولذلك ينبغي للأمانة أن تولي مزيداً من الاهتمام للسلع الأساسية، والاستثمار المحلي، وتطوير القدرات الإنتاجية في أفريقيا. فهذا من شأنه أن يمكّن القارة من الاستفادة استفادة فعالة من مواردها الطبيعية الوفيرة، ومن تعزيز القدرات في مجال المكافحة، وإنشاء صلات قطاعية تؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وتولد ثروة، وتخفف من حدة الفقر. وأثنت على استعراض سياسة الاستثمار في زامبيا الذي اضطلع به الأونكتاد مؤخراً والذي تضمن توصيات ملموسة للتصدي لبعض العوائق التي تواجه البلد، بما فيها العوائق التي تعترض سبيل تشجيع الاستثمار الخاص المحلي.

٣١- وتابعت قائلة إن بلداناً عديدة، منها زامبيا، قد انضمت إلى آلية استعراض النظراء الأفريقية بعد أن أدركت الأهمية التي تُعطى للحكم الصالح، والمساءلة، وسيادة القانون، وأشارت إلى وجود أدلة على حدوث تحسن في هذه المجالات الثلاثة. غير أنه رغم هذه الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، تظل القيود الهيكلية عقبة في سبيل التقدم في اتجاه التنمية. وختمت كلمتها بتوجيه الشكر إلى الأونكتاد لما يقوم به من أعمال مفيدة لصالح أفريقيا، كما شكرت جميع الشركاء الإنمائيين الذين واصلوا تقديم الدعم لأعمال الأمانة.

٣٢- قال ممثل جنوب أفريقيا إن تحسين نوعية المعونة من شأنه أن يُخفف من أثر العوامل التي تحد من التنمية الأفريقية. وأثنى على الأونكتاد لما يقوم به من أعمال في قطاعات جديدة ودينامية مثل وفورات الطاقة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والتأمين، وتصدير الفواكه، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقدرة التنافسية، وذلك كمتابعة لمؤتمر القمة العالمي لاجتماع المعلومات. وأوصى بمواصلة تقييم المقترحات التي قدمت في الأونكتاد الحادي عشر في ساو باولو قبل انعقاد الأونكتاد الثاني عشر في أكرا.

٣٣- أثنى ممثل نيجيريا على الأونكتاد لما يقوم به من أنشطة في أفريقيا، وقال إن هذه الأنشطة دليل واضح على التزام الأمانة بتحسين القارة ورفاهها. وقال بوجوب استمرار مشاركة مختلف الشركاء الإنمائيين في المساعدة التي تقدم إلى أفريقيا. ومضى قائلاً إن السجل الجيد للعديد من الاقتصادات الأفريقية في الآونة الأخيرة يعزى في معظمه إلى ازدهار السلع الأساسية غير القابلة للاستدامة. أما إدماج أفريقيا إدماجاً فعالاً في نظام التجارة العالمية فلا يمكن تحقيقه إلا من خلال التزام أكبر من قبل الشركاء الإنمائيين ببناء قدرات القارة بهدف تمكينها من إضافة قيمة أكبر إلى صادراتها. وقال بوجوب إزالة الحواجز غير التعريفية المفروضة على الصادرات الأفريقية. وينبغي للأونكتاد أن يضمن إبقاء هذه المسائل في صدر المناقشات الدولية، كما ينبغي في الوقت ذاته للبلدان الأفريقية أن تعزز جعل الحكم الصالح مؤسسةً وذلك ضماناً لفعالية المساعدة التي يقدمها الأونكتاد وغيره من الشركاء الإنمائيين.

٣٤- قدّم مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة مزيداً من التوضيح بشأن الإطار المتكامل. فقال إن المبلغ الإجمالي للمساهمات المالية المقدمة إلى الإطار المتكامل من البلدان المانحة الثلاثة وهي فنلندا وفرنسا وجمهورية كوريا لعام ٢٠٠٧ قارب المستوى ذاته الذي بلغه في السنة السابقة. والأنشطة الملموسة للإطار المتكامل التي اضطلع بها الأونكتاد لم يُطلع المجلس عليها، ولكن وجهتها العامة هي التشديد على الملكية القطرية وعلى جعل التجارة في صلب السياسة العامة. وقال إن الشعبة نشطة أيضاً في ميدان الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري، فقد ساهمت على سبيل المثال في عدة فصول من دراسات لجزر القمر والنيجر. وقد عُقدت حلقات عمل على المستوى الوطني قبل الدراسات التشخيصية للنيجر والسودان، وعُقدت حلقة عمل عالمية في داكار (السنغال)، فساهمت جميع هذه الحلقات في تعزيز الإطار المتكامل. ونظّم الأونكتاد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثات توعية وتعريف أوفدت إلى جزر القمر، وغينيا الاستوائية، وجزر سليمان؛ وأدت هذه البعثات إلى دخول جزر القمر وجزر سليمان في الإطار المتكامل. وفيما يتعلق بوضع مشاريع لتلقي تمويل من النافذة الثانية للصندوق الاستثماري للإطار المتكامل، ساعد الأونكتاد بلداناً مثل غينيا وجيبوتي في مجال الدبلوماسية التجارية. وتوجد الآن مشاريع قيد الإعداد تشمل مشاريع تتصل ببناء القدرات لمعالجة قضايا التجارة (سان تومي وبرينسيبي، وسيراليون)، والتنافس والاستثمار (تشاد)، وقواعد المنشأ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية).

٣٥- وختم كلمته بالقول إن الأونكتاد قد بادر إلى دراسة بشأن إدخال التجارة في صلب السياسة العامة، وشرع في إيفاد بعثات ريادية (أوغندا، نيسان/أبريل ٢٠٠٧؛ وزامبيا، تموز/يوليه ٢٠٠٧) لاختبار منهجية لمعرفة طريقة جعل التجارة في صلب الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتمكين أقل البلدان نمواً من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٣٦- توجهت مديرة شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية بالشكر إلى منسق المجموعة الأفريقية الذي أعرب في بيانه عن تأييد المجموعة لأعمال الأونكتاد في مجال السلع الأساسية، وعلى وجه أخص فيما يتعلق بالمبادرة العالمية للسلع الأساسية، وبورصة عموم أفريقيا للسلع الأساسية والمشتقات. وأكدت أن أعمال الشعبة في مجال السلع الأساسية تملّحها ولاية الأونكتاد وتوجيهات الدول الأعضاء فيه، بما فيها البلدان الأفريقية، من خلال توافق آراء ساو باولو، والاجتماع السنوي للجنة التجارة، وعملية الميزانية والبرنامج بالأمم المتحدة. وذكرت أن تقرير الأونكتاد المقدم إلى هذه الدورة لا يتضمن أنشطة البحث والتحليل وبناء القدرات، لكنه يقتصر على أنشطة التعاون التقني التي تركز على أفريقيا. والواقع أن قدراً كبيراً من الأعمال المتعلقة بالسلع الأساسية سواء الأعمال القائمة بذاتها أو المضطلع بها دعماً لأنشطة التعاون التقني وبناء توافق الآراء قد نُفذ في السنوات الأربع السابقة بشأن مواضيع متداخلة وقطاعات تهم بخاصة بلداناً تعتمد على السلع الأساسية، وهي في معظمها من البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً. ومن الأمثلة على ذلك التمويل التعويضي، وتبادل السلع الأساسية، والتجارة بين بلدان الجنوب، والإنتاج المستدام للقطن، ومخططات التمويل المبتكرة، وآثار تحرير السلع الأساسية، ودخول صغار المنتجين إلى الأسواق. وقد قدّم الدعم لجميع اجتماعات الأونكتاد الحكومية - الدولية في شكل ورقات تحليلية شملت في السنتين السابقتين قطاعات السلع الأساسية مثل الطاقة والنفط والغاز في أفريقيا، والفولاذ والمنتجات الخاصة، والوقود الحيوي، ومصائد الأسماك. وكان ذلك العمل استجابة لحاجات أفريقية أعرب عنها في اجتماعات الأونكتاد الحكومية الدولية، وبشكل أخص في مؤتمر وزراء التجارة المعني بالسلع الأساسية الذي عقده الاتحاد الأفريقي والذي أصدر إعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية. وإضافة إلى ذلك، قدمت الشعبة كل سنتين تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن اتجاهات وآفاق السلع الأساسية. وهذا التقرير

التحليلي استخدم في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويسرّ اعتماد قرارات الجمعية العامة بشأن السلع الأساسية. وقدمت الشعبة أيضاً مساهمات تتعلق بالسلع الأساسية في منشورات مثل "حالة وآفاق الاقتصاد العالمي"، وإصدار منشورات من الشعبة ذاتها مثل "تقرير التجارة والتنمية"، و"أطلس السلع الأساسية"، و"المسح العالمي للسلع الأساسية"، وسلسلة الأدلة الإحصائية.

٣٧- وأكدت المتكلمة أن الشعبة تواجه عقبة قلة التمويل، ولكن هذه الحالة سوف تتحسن قريباً بدعم من المفوضية الأوروبية لبرنامج للسلع الأساسية لعموم أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ في السنوات الأربع القادمة. وأخيراً، أكدت للوفود أن الأونكتاد يولي أولوية عليا للأعمال المتصلة بالسلع الأساسية ويركز على التنوع، وطاقات سلاسل الإمداد، وإضافة القيمة، والتمويل. ويبقى الأونكتاد على استعداد للاضطلاع بأي أعمال تحليلية إضافية وفقاً لأي أولوية جديدة تُبديها البلدان الأفريقية. وسوف تعمم الشعبة على الدول الأعضاء قائمة شاملة بالأنشطة المتعلقة بالسلع الأساسية التي نُفذت في أثناء السنوات الأربع الماضية والأنشطة المقرر تنفيذها في السنة القادمة.

٣٨- شرح القائم بأعمال رئيس مكتب المنسق الخاص لأفريقيا مشروع الأونكتاد لتعبئة الموارد المحلية، الذي يُمول من الحساب الإنمائي للأمم المتحدة (الشريحة الخامسة)، وهو المشروع الذي شارك فيه فريقه. والهدف الرئيسي للمشروع هو وضع تدابير مناسبة في مجال السياسة العامة لإيجاد مزيد من الموارد المالية المحلية لتمويل الحاجات الإنمائية. والهدف من ذلك هو ضمان ألا تكرر أفريقيا تجربة السبعينات والثمانينات التي اتسمت بتراكم التزامات هائلة في مجال خدمة الديون. وينظر المشروع أيضاً في تدابير في مجال السياسة العامة ترمي إلى تعظيم كفاءة استخدام تلك الموارد. وينبغي لأفريقيا أن تتجنب نشوء حالة لا تُستخدم فيها المكاسب الاستثنائية الناشئة عن الازدهار الراهن في تعزيز الطاقة الإنتاجية للبلدان الأفريقية أو تحسين رفاه سكانها، كما حدث في حالات الازدهار في الماضي. وينبغي توجيه الموارد العامة إلى أشد الحاجات إلحاحاً لدى السكان وإلى الاستثمارات الأجدى. وفيما يمكن أن تكون الضرورات السياسية هامة في تخصيص الموارد، لا يمكن تحقيق النمو إلا عند إعطاء الأولوية للعوامل الاقتصادية. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تبحث عن طريقة لإنشاء إطار مؤسسي يشجع المستثمرين في القطاع الخاص على الاستثمار في القارة. وذلك يستتبع تقليل المخاطر وزيادة اليقين، اللذين يعتبران عاملاً من العوامل الرئيسية التي تفسّر تدني معدلات الاستثمار في القارة. فاستخدام الموارد المالية بكفاءة هو العامل الوحيد الذي يساعد القارة في بلوغ أهدافها الإنمائية.

٣٩- قال رئيس فرع السياسات وبناء القدرات في شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية إن "تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧" الصادر عن الأونكتاد يقيّم الأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة الاستخراجية، ويقدم توصيات في مجال السياسة العامة للبلدان النامية المضيفة. وقد ورد إلى الشعبة ٢٣ طلباً لإجراء استعراض لسياسة الاستثمار وهي طلبات تنتظر تليبيتها حالياً، وتضم ١١ طلباً من بلدان أفريقية، ثمانية منها من أقل البلدان نمواً. وقد اشتد عبء عمل الأمانة بسبب ازدياد نشاط استعراض سياسة الاستثمار، فهي تنتج سنوياً الآن ثلاثة أو أربعة استعراضات لسياسة الاستثمار وتجري عمليتي متابعة. ورغم محاولة الفرع إجراء بعض التعديلات الداخلية التي عزّزت فريق استعراض سياسة الاستثمار وفريق المتابعة، كانت العملية صعبة بسبب القيود المالية، ولذلك لم تتمكن من مجاراة قائمة الانتظار الطويلة. وأخيراً، قال إن الأمانة سوف تكثف جهودها في مجال جمع المال، ودعا المانحين إلى تقديم مساهمات مالية سخية.

ثانياً - جداول أعمال الدورات الثانية عشرة للجان (البند ٣ من جدول الأعمال)

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٤٠ - قرر المجلس استعراض وإقرار جداول أعمال الدورات الثانية عشرة للجان في أثناء مشاورات الرئيس فور توفر تقرير الأمين العام للأونكتاد.

ثالثاً - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
- تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧
من النظام الداخلي للمجلس
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤١ - عُرضت على المجلس، لأغراض نظره في هذا البند، الوثيقتان التاليتان:

"قائمة بالمنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة الأونكتاد" (TD/B/NGO/LIST/8)؛

"تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس"
(TD/B/EX(41)/R.1).

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٤٢ - قرر المجلس أن يرجئ النظر في الطلب المقدم من الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية، وأن يستعرض هذا الطلب مع طلبات أخرى تعرض عليه في دورته الرابعة والخمسين التي تعقد في تشرين الأول/أكتوبر.

رابعاً - مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

تعديلات مقترحة على النموذج ألف من نماذج شهادات المنشأ لنظام الأفضليات المعمم

٤٣ - لأغراض النظر في هذا البند، عُرضت على المجلس الوثيقة التالية:

"تعديلات مقترحة على النموذج ألف من نماذج شهادات المنشأ لنظام الأفضليات المعمم: مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد" (TD/B/EX(41)/2).

٤٤ - وجّه الرئيس الانتباه إلى الوثيقة TD/B/EX(41)/2 والتعديلات المقترحة إدخالها على النموذج ألف من نماذج شهادات المنشأ لنظام الأفضليات المعمم، التي يراعى فيها توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي. واقترح على المجلس أن يوافق على التعديلات بصيغتها الواردة في الوثيقة.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٤٥ - وافق المجلس على التعديلات المقترحة إدخالها على النموذج ألف من نماذج شهادات المنشأ لنظام الأفضليات المعمم بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EX(41)/2.

خامساً - المسائل التنظيمية

افتتاح الدورة

٤٦ - افتتح الدورة السيد فريدريك آرثر (النرويج)، نائب رئيس المجلس الذي ترأس الدورة أيضاً.

إقرار جدول الأعمال

٤٧ - أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/EX(42)/1. (للاطلاع على جدول الأعمال بالصيغة التي أقر بها، انظر المرفق الأول بهذا التقرير).

المكتب

٤٨ - انتخب مكتب المجلس في دورته الثالثة والخمسين. وعليه، كان مكتب المجلس على النحو التالي:

الرئيس:

السيد أرسين باليهوتا (أوغندا)

نواب الرئيس:

السيد خوان أنطونيو فرناندس بلاسيوس (كوبا)

السيد أندري لوغار (سلوفينيا)

السيد خوان أنطونيو مارش (إسبانيا)

السيد ألكس فان ميفن (بلجيكا)

السيد فريدريك آرثر (النرويج)

السيدة ليسا قال (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيد يوري أفاناسييف (الاتحاد الروسي)

السيد محمد علي زاربه زاره (جمهورية إيران الإسلامية)

السيد ميغيل باوتيستا (الفلبين)

المقرر:

السيدة آنا إينيس روكانوف (أوروغواي)

تقرير المجلس عن أعمال دورته التنفيذية الثانية والأربعين

٤٩ - كلف المجلس المقررة وضع تقرير الدورة التنفيذية الثانية والأربعين في صيغته النهائية تحت إشراف الرئيس.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة التنفيذية الثانية والأربعين للمجلس

- ١ - إقرار جدول الأعمال
- ٢ - الأنشطة التي يطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا
- ٣ - جداول أعمال الدورات الثانية عشرة للجان
- ٤ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
- تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
- ٥ - مسائل أخرى
- ٦ - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثانية والأربعين.

المرفق الثاني

الحضور*

١ - حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي	السلفادور
الأرجنتين	سلوفينيا
إسبانيا	صربيا
إسرائيل	الصين
ألبانيا	العراق
ألمانيا	عمان
أنغولا	غابون
أوروغواي	غانا
أوغندا	فنزويلا
آيرلندا	فييت نام
إيطاليا	قطر
باراغواي	كوت ديفوار
بلغاريا	كينيا
بنغلاديش	مالي
بنن	مصر
بوتان	المكسيك
بولندا	موريشيوس
بيلاروس	النرويج
تايلند	النمسا
جامايكا	نيجيريا
الجزائر	هايتي
الجمهورية التشيكية	هندوراس
جيبوتي	الولايات المتحدة الأمريكية
رومانيا	اليمن
زمبابوي	اليونان

٢ - وحضر الدورة ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية التالية:

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر: TD/B/EX(42)/INF.1.

الاتحاد الأفريقي

المفوضية الأوروبية

المنظمة الدولية للفرانكوفونية

٣- وحضر الدورة ممثلون عن الوكالات التالية التابعة للأمم المتحدة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مركز التجارة الدولية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤- وحضر الدورة ممثلون للوكالة المتخصصة التالية ومنظمة ذات صلة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

٥- وحضرت الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

مهندسو العالم

مؤتمر التجار العالميون

منظمة أوكابروس الدولية

شبكة العالم الثالث

مجلس الكنائس العالمي.

- - - - -